الانتخـــاب فـــي الوطـن العـــربي:

بين الولاءات الأولية والمد الديمقراطي

أ. محمـد خـــداوي
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية
كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة سعيدة
(الجزائر)

ملخص:

تتناول هذه الورقة البحثية واقع الانتخاب في العالم العربي من حيث بعده الانثروبولوجي ومدلوله الاجتماعي والسياسي خصوصا على مستوى الوحدات الاجتماعية التقليدية التي لا زال لها تأثير في السلوك الانتخابي وفي الثقافة السياسية العامة في المجتمع، فقد مورست اللعبة الانتخابية في الأنظمة العربية بدرجات متفاوتة، ولكنها جاءت لإضفاء شرعية على ديمقراطية صورية لا تخدم إلا فئة، طائفة، نخبة أو طبقة. كانت مفروضة أو على الأقل موجهة ومعروفة النتائج مسبقا، والملاحظ هو أن تلك الأنظمة بسلوكياتها هذه ساهمت في تقزيم دور الانتخاب كآلية للممارسة الديمقراطية الشعبية. ذلك أن الثقافة السياسية مرتبطة بالسمات الشخصية وطبيعة مكونات البناء الاجتماعي، والمجتمع العربي المعاصر، ورغم مظاهر الحداثة والعصرنة في الخطابات الرسمية، يبقى المجتمع في غالبيته عصبيا في ولاءاته وعصبويا في آليات إنتاجه للنخب السياسية، وتجنيدها وتجديدها. فمن أبرز المظاهر الدالة على ذلك: ظاهرة عائلية السلطة، التنافس بين الثقافة المثالية والثقافة الواقعية، وتمثلات المواطن العربي لواقعه ومحدودية تقبله للتغيير الاجتماعي، إضفاء الطابع الفلكلوري على الدعاية الانتخابية،عصبية المجتمع المحلي واتسامه بثقافة صراعية، وإضفاء وشاح "المقدس" على الولاء الأولي. وما تخلص إليه هذه الورقة أن الأنظمة العربية ونخبها تشجع النزعة القبلية والولاءات الأولية بصورة غير رسمية من خلال تقسيمها للدوائر الانتخابية، إذ يلاحظ أن الدول العربية تخلق عددا هاما من الدوائر الانتخابية في المناطق الريفية والداخلية والتي تعرف انتشارا واسعا للعشائرية.

الكلمـات المفتاحيـة: التحول الديمقراطي، ثقافة الإنتخاب، القبلية، عائلية السلطة، العصبية، المقدس – الصراع، الطابع الفلكلوري، الممارسات الطقسية.

Abstarct:

This research paper addresses to research in reality of the election in the Arab world, which have anthropology dimensions with its significance in political anthropology, especially at the level of traditional social units that still have an impact on electoral behavior and on political culture of the community, the election game has practiced in the Arab regimes throughout varying degrees, but it came to give democratic legitimacy to serve only high classrs, or rulers class .those fake elections are imposed or at least results-oriented, and what is observed is that in those political regimes, the role of elections as a mechanism for the exercise of popular democracy has been ridiculised. The political culture associated with personal features and the nature of the components of social construction, in contemporary Arab society, despite the manifestations of modernity and modernization in the official discours, the society remains predominantly overwhilmed by tribal loyalties in the mechanisms of production of the political elites, and in the recruitment and renewal of elected elites. It is the most prominent manifestations by indicating those features: the phenomenon of kinship power, competition between the culture of idealism and culture of realism, representations and perceptions of the Arab citizenship to its bitter reality, the limited acceptance of social change, Personalization of power roles, the folkloric caracter of the election campaigns, in addition to that Arab tribal community characterized by conflictual culture, and the scarf of "holiness" to the primitif family loyalty. Finaly the Arab regimes and its elites encourage tribalism and primitive loyalties infomaly through the division of the electoral districts, noting that the Arab countries create a significant number of electoral districts in rural areas, well known with its diffusion and extensiveness of tribalism and traditional clanism.

Keywords: Democratiztion, election's culture, tribalism, family power, "El-Assabiiah", the sacred, conflict, folklore's caracter, ritual practices.

مقدمة:

إن تحركات الشارع العربي في هذه الآونة الأخيرة، وامتداد عدوى الاحتجاجات من قطر عربي إلى آخر، وتحولها غالبا من احتجاجات اجتماعية واقتصادية إلى سياسية تطالب بالإطاحة بالأنظمة السياسية القائمة، يدعو إلى التساؤل عن ماهية هذا النضج السياسي لا نقول المفاجئ ولكن المباغة. فالشعوب العربية كانت دائما واعية بصورة أو بأخرى بفساد أنظمتها، وعمالتها لهذا الطرف الخارجي أو ذاك، وقمعها وإرهابها، إلى درجة أن البعض ذهب إلى حد القول باعتيادها على ذلك، وإلى درجة أن شرائح منها أصبحت أذنابا لها أو تعلمت كيف تستفيد، بل تنهب من تلك الأنظمة. بينما ظل السواد الأعظم خارج اللعبة السياسية، أو يمارس أدوارا تصنف في خانة الإكسسوار السياسي. إنها ليست فاعل في الحقل السياسي وإنما أدوات ثانوية في يد محتكري الفعل السياسي بغض النظر عن مصدر شرعية ذلك: دينيا، ثوريا، أو تقليديا...الخ.

إن الوعي السياسي الذي غالبا ما يتمحور حوله الخطاب الديماغوجي، لا يمكن أن يفسر الأوضاع الراهنة للأقطار العربية، كما أن الثورة التكنولوجية والمعلوماتية لا يمكن لها أيضا أن تشكل آلية لتفسيرها لوحدها، والنظام العالمي الجديد/القديم بثقل وزن قواه العظمى كيد خارجية، أصبحت تعطي باسم حقوق الإنسان وحماية الحريات والدفاع عن المدنيين، مفهوم جديد للسيادة سيجعل الدارسين في العلوم السياسية والأنثروبولوجيا والقانون الدستوري يغيرون من نظرتهم الكلاسيكية لأركان الدولة.

هذا النظام لا يفسر وحده أيضا تلك الأوضاع....فالفساد والتهميش والاستحواذ والاحتكار على جميع الأصعدة، وفي كل المجالات، يساهم في تفسير تلك الإنفجارات الشعبية، التي لم تستطع الأنظمة القائمة التكيف معها، رغم قدمها (من حيث مدة الحكم التي من المفروض أن تكسبها تجربة، وتوفر الإمكانيات لديها، نظرا لتكلسها وجمودها.

لو قيل لنا على أن أفراد عائلة رجل فاحش الثراء لا يجدون ما يقتاتوا به، وتأكدنا من ذلك لتعجبنا واعتبرنا أنه بخيل وعبد لماله، الذي يكتفي من ملاذاته بجمعه والنظر إليه وعده، فكيف لنا أن نفسر الهوة الساحقة التي تفصل بين ثراء فاحش لقلة قليلة وفقر الأغلبية، في دول لها من الموارد الطبيعية وبموقعها وطاقاتها ومعادنها وأشرطتها الساحلية ومواردها البشرية ....ما يمكن أن يوفر الحياة الكريمة لأضعاف أضعاف سكان الوطن العربي. ونحن إذ نؤكد ذلك إنما نفعله صحيح من منطلقات نظرية اقتصادية، ولكن أيضا من واقع تجارب الدول أقل موارد من العربية.

لقد اهتمت الكثير من الدراسات في نطاق تخصصات أكاديمية عدة بالبحث في أسباب ذلك، واتفقت على أرضية مشتركة: شكل النمو السكاني المتسارع، وضعف الآلة الإنتاجية وسوء التسيير وقلة الخبرات وضعف المستوى التكنولوجي، كنقاط أساسية. ولكن شكلت طبيعة الأنظمة السياسية القائمة أهم تلك الأسباب, لذلك كان طبيعيا مع الوقت ومع تفاقم الأزمات، أن تضيق الشعوب ذرعا بها وتطالب بإسقاطها وتعويضها بأنظمة ديمقراطية لا تفتح فقط المجال السياسي، بل وتضمن الحقوق والحريات، ولكن الأهم من ذلك، التداول السلمي على السلطة.

ومن هذه النقطة بالذات، يأتي اهتمامنا الأكاديمي بهذه الأحداث ليس في حد ذاتها، ولا في البحث في أسبابها ومسبباتها ولا حتى نتائجها وآثارها، وإنما يركز على ذلك التحول الديمقراطي الذي يقتضي نموذجه الغربي تداول على السلطة بموجب آلية واحدة ووحيدة تمثل الإرادة الشعبية، وتجعل السيادة في يدها وحدها، إنها اللعبة الانتخابية. فالحركات الاحتجاجية أو كما يحلو للبعض تسميتها بالثورات، بدأت بتونس لتمس مصر، البحرين، عمان، الأردن، ليبيا، سوريا، المغرب، اليمن.وبقية الدول العربية بدرجات متفاوتة. انصهرت مطالبها في بوتقة واحدة أصبحت لا تحمل إلا التغيير، تغيير النظام وتغيير رجالاته... والمطالبة بإقامة نظام

ديمقراطي مدني، تكون فيه الانتخابات الحد الفاصل للممارسة السياسية وتسيير الشأن العام. لكن السؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح هو مدى نجاعة التحول الديمقراطي المرغوب فيه أو المطلوب.

فقد مورست اللعبة الانتخابية في الأنظمة العربية بدرجات متفاوتة، ولكنها جاءت لإضفاء شرعية على ديمقراطية صورية لا تخدم إلا فئة، طائفة، نخبة أو طبقة. كانت مفروضة أو على الأقل موجهة ومعروفة النتائج مسبقا، والملاحظ هو أن تلك الأنظمة بسلوكياتها هذه ساهمت في تقزيم دور الانتخاب كآلية للممارسة الديمقراطية الشعبية. إن إسقاط الأنظمة الاستبدادية وتعويضها بنظم ديمقراطية لا يعني بالضرورة تفعيل الانتخاب ولا يعني التزام النخب الجديدة التي ستتولى مقاليد السلطة الجديدة بالتداول السلمي عليها، إذ لا توجد ضمانات فعلية –ونحن لا نكتفي بالضمانات القانونية– على أن الانتخاب سيكون في ظل التحولات الديمقراطية نزيها شفافا ويعبر عن الإرادة الشعبية.

لذلك فإننا من خلال هذا العمل المتواضع لا نريد الخوض في الجهاز المفهوماتي للانتخاب وإطاره القانوني، والأنظمة الانتخابية المعمول بها، ولا تناول النظم السياسية العربية، فقد استفاضت فيها الدراسات،[1] ولكن الذي يهمنا هو محاولة تقديم مقاربة لثقافة الانتخاب في الوطن العربي، مقاربة تسمح لنا بإعادة الاعتبار إلى الدور المحوري للبناء الاجتماعي فيه، وتشكل آلية لتفسير الكثير من الظواهر السائدة في الحقل السياسي عموما وفترات الانتخابات خصوصا.

إننا عندما نتحدث عن الديمقراطية، فإننا نقصد بذلك المذهب السياسي والقانوني الذي تفجرت عنه ثورات القرن 18 و19 ميلادي في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، والذي أصبح في أساسه رغم الخصوصيات لكل بلد أساس الحكم فيها. فالممارسة الديمقراطية بذلك حديثة العهد، وإذا استثنينا بعض الفترات التاريخية بالمقارنة مع ظاهرة الدولة، فالدول لم تقم في الماضي على أسس ديمقراطية ولم تشكل الانتخابات مؤسساتها وإنما شكلت تلك الدول من خلال الجغرافيا ونماذج الاستقرار وصعود الطبقات المنظمة، ولكن الأمر المأساوي أنها تشكلت أيضا من خلال الحروب والتطهير العرقي، الطائفي والديني. لكن مفهوم الدولة في الألفية الثالثة أصبح مرتبطا إلى أبعد الحدود بالممارسة الديمقراطية. مع الإشارة إلى أن هذه الأخيرة هي في الحقيقة تمثل إفرازا تاريخيا، وحتمية تتحقق في ظل شروط معينة. نتيجة لنمط البنى السائدة في المجتمع وديناميكية حركيتها. ونقصد بالبنى تلك العلاقات التي تحددها العوامل الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، لكون أن تناول إشكالية الديمقراطية لا يمكن فعله فقط في إطار ممارسة السلطة السياسية فحسب، بل في إطار السلطة في جميع تجلياتها.

وحتى المجتمعات الغربية التي كانت مهد ميلاد ثورات الديمقراطية والتربة الخصبة التي نمت فيها، والتي أصبحت تمثل النموذج الذي يجب أن يقتدى به (خصوصا في ظل النظام العالمي الجديد بخصوصياته)، لم تصبح كذلك بين عشية وضحاها, فالديمقراطية فيها كانت نتاج كفاح طويل ومرير، عرف

الكثير من الانزلاق، ودفعت شعوبها ثمنا غاليا لتحقيقها، إلى أن وصلت إلى الوضع الذي هي عليه: مشاركة سياسية فاعلة، مجتمع مدني فعال، وتنشئة سياسية تقبل الرأي والرأي الآخر، ودولة القانون. وأصبحت الانتخابات الآلية الأساسية لتجسيد سيادة وحكم الشعب (في مفهوم الأغلبية)، والحق في إنشاء الأحزاب السياسية والتمتع بالحريات الفردية والجماعية وحرية الرأي والتعبير صورها, ونحن عندما نقول بكونها آلية أساسية فلأن علم السياسة يعتبر أن سلامة الديمقراطية ونجاحها يتوقف على سلامة العملية الانتخابية، وأنه ليس من المبالغة القول بأنه بالإمكان التعرف على الكيفية التي يحكم الشعب بها نفسه بنفسه إذا عرفنا كيف ينتخب حكامه.

إن وضع الدول العربية حاليا في علاقتها بالمجتمع، إفراز لطبيعة أنظمتها السياسية وطريقة ممارسة السلطة فيها، فالخطاب الرسمي العربي في أغلبه يتشدق باللغة الديمقراطية، بل ونجد مصطلح الديمقراطية وارد في تسمية بعضها، كما أنها تعرف ظاهرة التعددية السياسية صوريا. والباب الموصد الذي تجده أمامها، كانت هي وراء غلقه الجيد وبمساهمة من الشعوب, على الأقل، من خلال تزكيتها الانتخابية للنظام ورجالاته ونخبه في العقود السابقة.

وحتى وإن حدث التحول الديمقراطي فما المانع من أن تزور الانتخابات ثانية وثالثة ورابعة، وما المانع من عودة الانغلاق السياسي في المراحل المقبلة، وما المانع من أن يستمر المواطن العربي في سلوكه الانتخابي نفسه، بما يمكن أن يرهن مستقبل التطبيق الديمقراطي. فالتغيير الذي يشهده العالم العربي قد لا يؤدي بالضرورة إلى ديمقراطية حقيقية على الأقل في نموذجه الغربي، خصوصا إذا افترضنا أن الممارسة السياسية للمواطن العربي لن يشوبها تغيير جذري. مما قد يعني أن سلوكه الانتخابي قد يبقى على نفس السمات التي كان عليها من قبل.

فلا يمكن المجازفة بتقديم إجابة واضحة وصريحة، دقيقة وكاملة عن هذا التساؤل، ولكن كل ما يمكننا أن نقوم به على هذا المستوى هو استشراف السلوك الإنتخابي للمواطن العربي إلى يومنا هذا، عن طريق محاولة الإلمام بمظاهر ثقافة الانتخاب للمجتمع العربي، والذي يقتضي منا التقديم له بعرض الخطوط العريضة للثقافة السياسية السائدة فيه.

ملامح من الثقافة السياسية في الوطن العربي:

ترجع الإرهاصات الفكرية الأولى للثقافة السياسية إلى كتابات الأنثروبولوجيين الأمثال "**روث بينـدكت**" و"**مارغريـت ميـد**" حول ما يعرف "بالطابع القومي" والتي عنيت بالكشف عن نسق القيم والمعتقدات والممارسات الفريدة التي تميز ثقافة ما وآثارها على تسيير الشأن العام.[2]وقد تطور هذا المفهوم على يد "**جابربال الموند**"و"سيدني **فيبر**ا" في حقل العلوم السياسية واللذان أشارا إلى ذلك النمط الخاص من التوجهات للأحداث والسلوكيات السياسية في أي نظلم سياسي محكم.[3] وحيث عرف معجم المصطلحات السياسية

الثقافة السياسية على أنها:" مجموعة المعتقدات التي تخص الحكم والسياسة، وهي نتاج للتجربة التاريخية للمجتمع ككل من جهة وخبرات التنشئة التي تعرض لها الأفراد من جهة أخرى".[4]إنها ما يتلقاه ويتعلمه الفرد من معلومات بهدف تنمية المفاهيم السياسية عن مجتمعه المحلي والقومي والعالمي، ومعرفة الحقوق والواجبات والقيم والمعايير والتوجهات الضرورية للتكيف مع المجتمع والنظام السياسي. ولو حاولنا تحليل ذلك التعريف إلى عناصر فرعية، فإننا يمكن أن نحددها في أربع عناصر:

1) إن الثقافة السياسية جزء من الموروث التاريخي للمجتمع ونتاج تجربته وخبراته المتراكمة عبر الأجيال في حقل الممارسات السياسية للسلطة والحكم.

2) نلاحظ المعطى السوسيو انثروبولوجي للثقافة السياسية، والذي يريدها أن تكون جزء من الكل الممثل بالنسق المعتقداتي.

3) خاصية النقل والتواتر والتوارث من جيل إلى جيل عن طريق التلقين والتعليم.

4) الثقافة السياسية توجه سلوك الفرد واختياراته السياسية وتحدد تعرفه ووعيه بالحقوق والواجبات التي يتمتع بها في إطار منظومة القيم والمعايير السائدة في المجتمع.

فالثقافة السياسية تمثل المادة الخام التي تشكل الوعي السياسي الذي يطبع فهم وإدراك الأفراد للواقع السياسي والاجتماعي والتاريخي لمجتمعهم، وقدرتهم على التصور الكلي لهذا الواقع المحيط بهم، مما يساعدهم على بلورة اتجاهات سياسية ويدفعهم بالتالي إلى المشاركة السياسية، وهذا يعني ارتباط المشاركة بالثقافة السياسية. فالمشاركة تبرز من خلال الجهود الشعبية التطوعية المنظمة التي تتصل بعمليات اختيار القيادات السياسية ووضع السياسات والخطط وتنفيذ البرامج والمشروعات العامة، سواء على المستوى الخدمي أو على المستوى الانتخابي، المستوى المحلي أو الوطني. على أن تتضمن تلك المشاركة معاني للتعضيد والمساندة الشعبية وإضفاء الشرعية عليها من أجل العمل السياسي.

فإذا كانت المشاركة السياسية الدالة على الثقافة من وجهة نظر علم السياسة بمعناها الواسع، تتصل بإعطاء الحق الديمقراطي الدستوري لكافة أفراد المجتمع من البالغين العاقلين (الشعب السياسي) في الاشتراك بصورة منظمة في صنع القرارات السياسية المتصلة بحياتهم معا في المجتمع، على أن لا يتوقف ذلك على نصه في الدستور، لكن يقرن بممارسة فعلية بعيدة عن عوامل الضغط والإجبار والإلزام.

وإذا كانت من وجهة نظر علم الاجتماع عبارة عن العملية التي يمكن من خلالها أن يلعب الفرد دورا في الحياة السياسية لمجتمعه لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فإنها من منظور الأنثروبولوجيا السياسية نتاج الارتباط العلائقي الموجود بين آليات ممارسة السلطة في جميع تجلياتها (بما فيها السلطة السياسية) ونسق المعتقدات والقيم والعادات والتقاليد، وآثار ذلك على توجيه سلوك واختيارات والاتجاه السياسي للفرد. وتكون بذلك المشاركة السياسية انعكاس للثقافة الشاملة غير القابلة للتجزئة والتي يتشبع بها

الفرد طيلة مراحل حياته، إنها نتاج خصوصيات البناء الاجتماعي وسمات أشكاله المورفولوجية, إنها موروث ثقافي وحضاري وتاريخي يتم زرعه بذرة في أفراد الجماعة.

إن المنظور السياسي يركز في تناوله للثقافة السياسية على محتواها الأيديولوجي وتوجيهها للأفراد والجماعات نحو تبني هذا النظام أو ذاك، الانضمام إلى هذا الحزب أو إلى آخر، احترام الرأي والرأي الآخر. بينما تضفي المقاربة الأنثروبولوجية عليها مسحة أكثر إنسانية وشمولية، لأنها تربط أنساق الحياة المجتمعية فيما بينها. لذلك يلاحظ أخذ "**ألموند**" بالمقولة الثقافية معتمدا في تأكيدها على أراء "**تالكوت بارسنز**" و"**شيلز**" بشأن مقومات الاتجاه السياسي المتمثلة في الإدراك والتفضيل والتقييم، والمقصود بالإدراك معرفة الأشياء أو الأحداث والأعمال والقضايا، وبالتفضيل تزويد تلك الأشياء أو الأحداث والأعمال والقضايا بمعنى عاطفي، والمقصود بالتقييم: الطريقة التي يتبعها الأفراد لتنظيم وإختيار مدركاتهم وتفضيلاتهم وقيمهم.[5]

وما يجب أن نسجله هنا هو أن المجتمع يمثل مصدر هذه المقومات. فالأنثروبولوجيا تنظر إلى الثقافة السياسية على أنها محصلة تفاعل الخبرة التاريخية والوضع الجغرافي والمعتقدات الدينية والقيم والعادات والتقاليد والظروف الاجتماعية العامة والاقتصادية، إنها تتأثر "بالرأي العام": بمعنى أنه إذا كان الثبات السمة الأساسية لهذا الأخير اتجاه قضية ما لفترة طويلة نسبيا، فإنه يتحول إلى قيمة تصبح جزءا من النسق القيمي والمعتقداتي التي تشتمل عليها الثقافة السياسية. فالثقافة السياسية ككل نتاج إنساني غير ممنهجة وتتضمن الغث والسمين، وأين يمثل التراث الشعبي في مفهومه الشامل أبرز عناصرها التكوينية، وتشتمل على مجموعة قيم يتكامل بعضها ويتناقض بعضها الآخر. بينما نلاحظ مثلا أن الايدولوجيا ممنهجة وتتمتع بدرجة أكبر من الانتقائية والتجانس القيمي.

ودون أن ندخل في تصنيفات الثقافة السياسية نكتفي (وهذا على سبيل المقارنة) بالإشارة مرة أخرى إلى أن المجتمع الغربي الحديث والذي يعتبر مهد الديمقراطية الحديثة، عرف نمط "للمواطنة المشاركة"، [6] التي تريد أن يهتم المواطن الديمقراطي بالسياسة ويشارك في شؤونها، فهو قارئ ومستمع لوسائل الإعلام، ويمتلك القدرة على المناقشة السياسية وممارستها، ويتمتع بالدافع القوي لتلك المشاركة، كما يمتلك القدرة "المعرفة" التي تفترض فيه الإلمام بالمسائل السياسية.[7]

وإذا كان ذلك حال المجتمعات المتقدمة الأوروبية والأمريكية، فإن الوضع يختلف تماما في المجتمع العربي الذي تتصف الثقافة السياسية السائدة فيه على الأقل في السمات العامة بـ:

_ عدم ثقة المواطنين وشكهم السياسي وآثاره على نفوسهم وإحساسهم بالإحباط، بل وتأكدهم من أنهم غير متحكمين في عالمهم. مما يزيد من إثارة المخاوف.

_ الريبة في السلطة (وكل رموزها) التي تمثل الآخر، فالشعوب العربية عرفت لفترة طويلة من الزمن الحكم المطلق الذي شكل جزءا من موروثها السياسي، وعرفت الاستعمار كموروث كولونيالي طالما إستغلها. لذلك أصبحت السلطة الوطنية في اللاشعور الجماعي تمثل المستغل، المستفيد من كل شيء.

_ تشبع الثقافة السياسية بالمعتقدات الدينية الأسطورية والغيبيات وقوى ما وراء الطبيعة، واختلاط المقدس فيها بالسياسي، فيتحول المسجد وفق ذلك إلى منبر سياسي، وتتحول المنابر السياسية إلى مصادر لتغذية ثقافة العنف والصراع بجميع أشكاله.

_ شعور الفرد بقدسية ولواءاته الأولية كالعشيرة والقبيلة والعرش، وأولوية ذلك على الولاء للأمة والوطن والدولة. خصوصا إذا عرفنا على أن الفكر القومي يرى أن الدول الوطنية المولدة لأمم مختلفة حسبهم اخترعت أمم افتراضية. فالبعد الثقافي عند العربي يقوم على الولاء للقبيلة أولا ثم للوطن والقومية فيما بعد.

_ ضيق دائرة تأثير وسائل الإعلام وذلك لارتفاع نسب الأمية في المجتمعات العربية، وأتساع دائرة الشعوذة السياسية.

_ تشبع الثقافة السياسية للمواطن العربي بقدسية الأعراف والتقاليد والعادات القبلية وخضوعه لها واحترامه (الطوعي أو المكره) لمبادئها أكثر من احترامه للقانون، والتزامه بالأعراف العشائرية التي تطالبه بالتضامن الاجتماعي، وقناعة الفرد على أن عرف الجماعة (الأولية) هو قانون وأخلاق، هو أول قاعدة ظهرت للخطأ والصواب، وأنه أصل القانون ومنبعه، لذلك يحس أفراد الجماعة بضرورة توافق جميع سلوكياتهم بما فيها السياسية معه.[8]

_ سواد ثقافة الريف التي لا تعترف بالقيم الفردية، لكنها تقيم وزنا للقيم الجماعية التي تمثل الموروث الثقافي التاريخي، إنها روح الأجداد. وهذا حتى في المراكز الحضرية. فالفرد كفرد لا قيمة له إلا في العائلة، فهو يعمل من أجل العائلة، ويتزوج من أجلها، وينجب من أجلها، ويختار من ينوب عنه في ممارسة السلطة من أجلها.

_ إذا كانت الثقافة السياسة تمثل مجموعة القيم المستقرة التي تتعلق بنظرة المواطن إلى السلطة التي تعد المسؤولة إلى حد بعيد عن درجة شرعية النظام القائم، وأن الثقافة السياسية تؤثر في علاقة المواطن بالسلطة من حيث تحديد الأدوار والأنشطة المتوقعة من هذه الأخيرة، ومن حيث طبيعة الواجبات التي يتعين على ذلك المواطن القيام بها. فإن ذلك يعني بالضرورة سواد ثقافة الريبة عند الفرد العربي اتجاه السلطة، ولكنه في نفس الوقت ينتظر منها كل شيء، وتشبع ثقافته بالنسق المعتقداتي يغذي شرعية تلك السلطة.

_ إن الثقافة السياسية السائدة في المجتمعات العربية أفرزتها التجربة التاريخية التي مرت بها،[9] بدءا بالاستعمار الذي كانت ترى القوى السياسية الوطنية المناهضة له في انتخاباته زيفا، وأن العنف وسيلتها

لتحقيق الاستقلال. هذا الاتجاه الثوري الذي تبلور في بعضها بعد الاستقلال وطور خطابا معاديا للحزبية والانتخابات. وقد ساهمت المنظومة التربوية عموما ووسائل الإعلام في إعادة إنتاج هذه الصورة وتوسيعها من خلال عملية إفقار للصراعات الفكرية والسياسية.

_ رفض الثقافة السياسية المتشبعة بالولاءات الأولية لقيم التنافس بين الأفراد، فالترقية الاجتماعية أو الحصول على امتيازات مادية لا بد أن يكون جماعيا في إطار مبدأ العطاء ورد العطاء.

_ فقر الحياة السياسية بسبب السيطرة الكاملة للسلطة على الحقل السياسي، إضافة إلى أن الممارسة السياسية في حد ذاتها لا تحضى بنظرة إيجابية بين الناس عموما والمثقفين خصوصا، لكونهم يعتبرونها ممارسة تفتقر إلى أبسط القواعد الأخلاقية.[10]

_ غموض العلاقة بين الدين والدولة من جهة، ومن جهة ثانية بين الفرد والدولة، وعدم ثقة الفرد في علاقته بالدولة–السلطة لقناعته بالطابع الافتراضي الوهمي لهذه العلاقة. ويكون ذلك لحساب ولاءاته الأولية، التي غالبا ما تقوم على الرابطة الدموية والجهوية التي تغذيها العصبية.

_ نفور المواطن العربي من الظاهرة الحزبية وإحجامه عن الانتساب إلى التيارات الحزبية، اللهم إلا إذا اقتضت مصلحة مادية ظرفية ذلك. ويكفي أن نورد في هذا المجال مثال الأوساط الريفية في الجزائر، التي ناضلت في صفوف جبهة التحرير الوطني قبل الاستقلال وبعده، وتحولها عنه إلى الحزب الجديد للسلطة المتمثل في التجمع الوطني الديمقراطي، ونجاح هذا الأخير في انتخابات 1997 دون أن يكون لذلك النجاح ركائز أيديولوجية. فالمجتمع العربي يغفر للفرد تغييره لأيديولوجيته أو انتمائه الحزبي، لكنه يقابل أي مخالفة للعرف والعادات والتقاليد بأشد العقاب.

لقد ساهم سوء التسيير السياسي وأسلوب فرز النخب، والعلاقات التي تقيمها فيما بينها، بالإضافة إلى ضعف الدولة الوطنية مؤسساتيا وفقدانها لشرعيتها، في تدعيم ثقافة سياسية تستمد غذائها من بناء اجتماعي يثمن الولاءات الأولية، وكانت علاقات القرابة والمصاهرة و الجهوية و الزبائنية والوكالة الاجتماعية معايير مساندة لذلك البناء في تعويض الفراغ السياسي للدولة–الوطن.

فجاءت في مطالبها اتجاه السلطة مستغلة في ذلك ضعف هذه الأخيرة وانقسام نخبها عن نفسها.

وخلاصة القول أن الثقافة السياسية مرتبطة بالسمات الشخصية وطبيعة مكونات البناء الاجتماعي، والمجتمع العربي المعاصر، رغم مظاهر الحداثة والعصرنة والخطابات الرسمية، يبقى في غالبيته عصبيا في ولاءاته وعصبويا في آليات إنتاجه للنخب السياسية، تجنيدها وتجديدها.

بعض مظاهر ثقافة الانتخاب في المجتمع العربي:

إن الجهود التنموية التحديثية التي قامت بها الكثير من البلدان العربية (ومجتمعات العالم الثالث) لم تؤثر على ديناميكية البنى التقليدية، وبقيت المجتمعات محافظة على ولاءاتها القبلية والعشائرية، بل وكان

لضعف حراك آليات التحديث السياسي أثره على زيادة تفعيل الدور السياسي لهذه البنى، وأصبح المجتمع العربي يعرف خليطا من ما هو تقليدي وما هو حديث. ونلمس ذلك بصورة جلية في العملية الانتخابية المجسدة للحداثة السياسية، وبين الصراع العشائري /الجهوي/ الطائفي أو الديني فيها والذي يعوض الصراع الأيديولوجي المفترض في الحقل السياسي. ويمكن اقتفاء صور نزعة الولاءات الأولية في الانتخابات من خلال المظاهر التالية:

- تمثلات المواطن العربي لواقعه ومدى تقبله للتغيير الاجتماعي:

إن المعطى السوسيو أنتروبولوجي يؤكد على أن المواطن العربي إنسان هجين، فهو ذو جسم حديث ورأس تقليدية، إذ أنه يأخذ بأسباب الحداثة في ميادين شتى من حياته سواء تعلق الأمر بنشاطه الاقتصادي وأسباب عيشه، أو مأكله وحتى ملبسه، أو في طريقة كلامه التي يلاحظ فيها استعمال اللغة العربية مع خليط من اللغات الأجنبية مثل الفرنسية والإنجليزية والاسبانية، وذلك يعود للموروث الاستعماري، ويعطي لأول وهلة من خلال خطاباته وأحاديثه صورة لإنسان استقل قطار الحداثة، ولكن يكفيه نداء قبلي بسيط ليبرز من داخله ولائه لعشيرته وطائفته، وتبرز معه نزعته القبلية ويجسدها في علاقاته وسلوكه بدءا من الحياة الاجتماعية. فهو حين يريد أن يزوج ابنه أو ابنته يفضل أن يأخذ له ابنة عمه أو ابن عمها، ابنة خاله أو ابن خالها، وهو إن يحاول الثقة في شخص فإن الأقربون أولى بالمعروف، وحتى في الحياة السياسية فهو ينتقد الجهوية ومنطق "البني عمي" والعشائرية والطائفية ويعتبرها تخلفا، بينما عندما يقبل على الانتخاب فإنه يدلي بصوته لابن القبيلة لأسباب قد تتعلق بالولاء أو بمبدأ "العطاء ورد العطاء" أو بالتضامن والوحدة العشائرية.

- التنافس بين الثقافة المثالية والثقافة الواقعية:[11]

تذهب الكثير من التحليلات السياسية إلى اعتبار الفرد في المجتمع العربي إنسانا من الدرجة الثانية، لأميته وقلة وعيه وتخلفه، وهذا وإن صدق فإن صدقه نسبيا، لكون أن ذلك الفرد سليل موروث حضاري وثقافي لا يمكن في أي حال من الأحوال إغفال أهميته حتى وإن كثرت سلبياته. فالمواطن العربي متذمر من وضعه، متذمر من رجعية أنظمته، ثائر على تخلفه وأميته، ساخط على تبعية دولته إلى الدول الغربية، واع بعمق التناقضات الاجتماعية والسياسية التي يعيشها. لذلك تكون خطاباته مضرجة بثقافة مثالية تحمل مشعل المواطنة والوعي والجدارة في تحمل المسؤولية والحاجة إلى الخروج من دائرة التخلف، تنقل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية على حد سواء. وينطبق هذا الخطاب للفرد العربي على الانتخاب، فتجده يتحدث عن ضرورة اختيار الأجدر والأكثر كفاءة ونزاهة، وينتقد النواب الذين تم اختيارهم فيما سبق لأسباب ذاتية، ويدعو إلى المشاركة المكثفة في الانتخابات، لأن الانتخاب وإن كان حقا إلا أنه أيضا واجب المواطنة، كما يقارن بين ماضي مجتمعه الزاهر وبين حاضره الباهت ومستقبله الغامض. ولكن

ذلك يبقى على مستوى الخطاب، لذلك نتحدث عن ثقافة مثالية. بينما واقع سلوك ذلك الفرد وعلاقاته يتناقض تماما ومستوى الخطاب، فهو يتصرف تبعا لما تمليه عليه العادات والتقاليد ويخضع لإرادتها وسلطانها، إن اختيارا حرا أو جبرا، ويقدم ولاءه لعشيرته وطائفته على ولائه للأمة والدولة، ويكون ولاءه لمرشح قبيلته أو جهته أو طائفته، وإقباله على الانتخاب في حد ذاته مرتبط بالضرورة بعامل معنوي (التضامن) أو لمصلحة مادية.

- ظاهرة عائلية السلطة:[12]

إن هذه الظاهرة تمثل بعدا آخر لامتداد نزعة الولاءات الأولية في النسق السياسي، وتجسيدها لا يظهر فقط في قضية الخلافة في النظم الجمهورية العربية، بل على كل مستويات الممارسة السياسية، إنها إعداد للأبناء لخلافة أبائهم. فعلى مستوى هرم السلطة حاولت مصر وليبيا إضفاء ذلك الطابع العائلي والقبلي على السلطة، ونجحت إلى حد ما سوريا في ذلك، وينتشر أبناء المنطقة أو الجهة أو أبناء العم في دهاليز تلك السلطة سواء ظاهريا أو بصفة مستترة.

إننا نعود ونؤكد على أن ظاهرة الخلافة هذه تمس أيضا التنظيمات الحزبية والنقابية، والاعتماد على قبيلة ما في الانتخابات المحلية (تبني القبيلة للحزب على المستوى المحلي أي قبلنة ذلك الحزب). إن هذه الإستراتيجية السياسية لا تمنع من اللجوء للانتخابات تأكيدا على الشعبية والشرعية، إننا أمام شعبية مزيفة، ولكننا أيضا أمام صورة من صور تجديد النخب. وبذلك تشترك الأنظمة العربية الجمهورية والأنظمة الملكية في قبلنة الحياة السياسية على جميع المستويات، وهي إن كانت شرعية نسبيا في الأنظمة الملكية، فإنه يمكن اعتبارها انقلابا في الأنظمة الجمهورية ، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على ذاتية ممارسة السلطة، وعمل النخب الدائب على قبلنة السلطة والتداول عليها.

- إضفاء الطابع الفلكلوري على الدعاية الانتخابية:

إن الحملة الانتخابية في المجتمعات العربية تتسم بطابع خاص يميزها عن ما عرف من تقاليد دعائية في المجتمعات الغربية، ورغم بعض الاختلافات من منطقة عربية إلى آخري، إلا أن القاسم المشترك بينها يتمثل في توظيف الفلكلور أو ما يسمى بالتراث الشعبي في الحملات الانتخابية، بل وفي كل مراحل التنشئة الاجتماعية والسياسية للفرد، إذ تزرع في كيانه منذ نعومة أظافره عصبية الانتماء الأولي وضرورة التمسك بذلك الانتماء وتقديسه، وتقديم مصلحة ذلك الانتماء على المصلحة الشخصية (أو ارتباطهما).

ويكفي للتدليل على ذلك الإشارة إلى الأمثال الشعبية المتداولة والتي تردد أمام الفرد طيلة حياته إلى درجة تصبح معه تلك الأمثال نبراسا يهتدي في حياته على هداه. إن التراث الشعبي من خلال الأمثال والأدب الشعبي ينقل لنا صورة واضحة عن الثقافة السياسية للمجتمع العربي خصوصا المحلي منه، وعن علاقة الانتماء الأولي بالانتماء السياسي، فيتداول المجتمع عبارات "فلان طيب الأصل"،[13] للدلالة على حسبه

ونسبه وتأكيد شرفه، وبالتالي الحاجة إلى مساعدته والتضامن معه إذا كان مرشحا للانتخابات. وقد توجه الدعاية الانتخابية وجهة دينية مقدسة بحيث يشار إلى نسب المرشح الشريف مثل الادعاء بانحداره من أهل البيت، أو انتمائه إلى طريقة صوفية أو زاوية من الزوايا الطرقية المعروفة.

- عصبية المجتمع المحلي:

يظهر أثر نزعة الولاءات الأولية بصورة جلية في الانتخابات المحلية، وذلك يعود لطبيعة التركيبة الاجتماعية للمجتمع المحلي، ففي الانتخابات البلدية حيث يكون عدد البلديات الريفية هاما جدا بالمقارنة بعدد بلديات المراكز الحضرية الكبرى، وهذا وضع تعرفه جميع الدول العربية، أين تظهر القيمة الكبرى للعصبية عند الريفيين بصورة خاصة، لكون القروي يجد الأمان والاطمئنان في التمسك بالعصبية. خصوصا وأن مجتمع القرية مجتمع محدود وشبه مغلق يرجع في الغالب إلى أصل واحد (أو يعتقد في ذلك)، إذ قد تجمعه صلة الدم أو صلة النسب والمصاهرة، وهذه الصلات تلون العلاقات بين الأفراد باللون غير الرسمي.[14] فكل فرد في القرية معروف من حيث عائلته وحسبه ونسبه وأصله وممتلكاته. إن هذه العلاقات تلعب دورا حاسما في الحملات الانتخابية، إذ تختفي المنافسة السياسية الإيديولوجية لتترك مكانها لتنافس قبلي تغذيه العصبية، خصوصا وأن المراكز الانتخابية والمقاعد المحددة لها غالبا ما تجمع قريتين أو أكثر، وهذا يعني تنافسهما على المقعد الانتخابي، فالفرد المصوت بدافع العصبية والتضامن القبلي يدلي بصوته للمرشح الذي يرتبط معه قرابيا أو نسبا، فالصراع صراع شرف قبلي وليست دلالاته السياسية سوى أمرا ثانويا. وتفسير ذلك مرتبط بطبيعة ثقافة القرية وطبيعة بنائها الاجتماعي القبلي الذي يجعلانها لا تعترف بالقيم الغربية ولا تشجع على تنميتها، فثقافة القرية لا تقيم وزنا إلا للقيم الجمعية التي يحددها مجتمعها، والتي تنعكس في قيم الأسرة المركبة والممتدة التي تشكل أساس البناء العشائري.[15]

- ثقافة الصراع:

إن الصراع ينطوي على قيمة الفضيلة في المخيال العربي، فالموروث التاريخي يؤكد أن القبائل العربية اعتمدت في أسباب عيشها وطرق كسبها على الغزوات والغارات التي كانت تقوم بها، وقد مارست هذا النشاط لمدة طويلة من الزمن. فتحولت الصورة مع الزمن إلى الاستئثار بالجهاد والامتيازات المتأتية من اقتصاد الحرب كالجباية الثورية.[16] (هنالك تقارب في هذا المنطق نسبيا مع ممارسات الولايات المتحدة الأمريكية في العلاقات الدولية الحديثة)، وهذا يجرنا بالضرورة إلى الحديث عن التفسيرات الثقافوية لنشأة الدولة والتي تغفل مكانة العنف والصراع في تكوينها، ومن ثم في ممارسات الفواعل وتحليل سلوكهم واستراتيجياتهم وغاياتهم، وتغفل أكثر عن التفاوت والهوة بين استراتيجياتهم وبين الواقع والمخيال.

إن الصراع يبنى ويعاد بناؤه في المخيال وفي الفعل وفي صلب التفاعل الحاصل في ثقافة سلفية صارعت الاستعمار، والتاريخ الوطني الذي يعاد ابتداعه في تراث ذلك الصراع، إنه تجذر لثقافة الصراع التي

تأقلمت مع الحداثة وتغيرت مع معطيات العصر، وأصبحت تلك الثقافة تعيد إنتاج نفسها من خلال الساحة السياسية عامة والحملات الانتخابية خاصة، التي تحولت إلى حلبات صراع بين قبائل وعروش متنافسة هدفها الاستئثار بالامتيازات وتأكيد نفوذها ودورها السياسي. وأسلحتها في ذلك العصبية والديني/المقدس، ونسق العادات والولاء اللامشروط للأفراد. وهنا تصبح المنافسة السياسية الإيديولوجية مجرد برواز فارغ. فثقافة الصراع تمحي المنافسة السياسية بين الأحزاب والمرشحين على أساس البرامج، لتترك المجال فسيحا لصراع العشائر والقبائل على أساس الأنساب والشرف والقوة المادية والعددية والمراكز الاجتماعية.

لذلك يمكننا القول بكل تحفظ، أن تأصل ثقافة الصراع في البناء القبلي يحول كل المناسبات إلى حلبة يدور فيها، ولا يوجد أحسن من الانتخابات لتشكل حلبة ذلك الصراع، لما توفره من شرعية ولكن أيضا لما توفره من قوة سياسية وامتيازات للفائز بها.[17]

- وشاح المقدس على الولاء الأولي:

لقد سبق وأشرنا إلى الارتباط العلائقي الموجود بين السياسي والمقدس والذي يمكن أن نصوره بفكرة الشراكة بينهما، إذ يوظف كل منهما الآخر حسب الحاجة والحالة وسير العملية الانتخابية خصوصا في مرحلتها الأولى الدعائية. فالحركات الدينية مثل الوهابية والسنوسية، وهي حركات تصحيح دينية، ولكنها قامت على أسس قبلية في البداية وحافظت على تلك الأسس، ولعبت دورا فعالا في توطيد أركان الحكم مثلا في السعودية. وكذا الطرق الصوفية والزوايا، وما زالت تسدي نفس الخدمات في صور آخري، ومن بين هذه الصور وضع بعض الأحزاب على رأس قوائمها مرشح ينتمي لهذه الحركات أو الطرق، إذ توظف هذه الأخيرة لتدعيم فرص المرشح وبالتالي الحزب الذي يمثله في الحصول على أكبر عدد من أصوات الناخبين.

كما يمكن أن نورد صورة أخرى لوشاح المقدس على النزعة القبلية في قراءة صورة الفاتحة عند نهاية كل جلسة تنعقد على مستوى القرية، أو عند أحد الأعيان لتناول وجبة دسمة. وفي نفس الوقت ممارسة الدعاية لمرشح الانتخابات، فقراءة الفاتحة دلالتها توثيق الولاء لذلك المرشح بوثاق المقدس.

الممارسات الطقسية في ثقافة الانتخاب:

إن الانتخاب كوسيلة ديمقراطية للتعبير عن إرادة الشعب سواء شكليا أو من حيث تقنياته هو نتاج غربي، والأنظمة العربية وإن استوردته وطبقت تقنياته وعملت على تجسيد شكله الغربي في ممارساتها السياسية، إلا أنها لم ولن تستطيع تطبيق روحه المرتبطة بمجتمعه الأصلي الأوروبي وذلك يعود لطبيعة الثقافة السياسية والبناء الاجتماعي العربيين. أضف إلى ذلك عامل الزمن في نضج الثمرة الديمقراطية الغربية، التي تطلبت قرنا من زمن الدولة الغربية للوصول إلى مجتمع المواطنة والديمقراطية التي هي عليه في بداية العقدية الثانية من الألفية الثالثة.

فالأنظمة العربية عندما تقر إجراء انتخابات، فإنها صحيح تختار نوع الاقتراع الذي سيجرى من خلال قانون عضوي، وتحدد الدوائر الانتخابية وتعد ماديا للعملية، ولكنها لا تستطيع ولو أرادت ذلك أن تخضع مثلا الدعاية الانتخابية لنفس الممارسات التي تشهدها أوروبا وأمريكا. فالدعاية في هذه الأخيرة تقوم على الاجتماعات والندوات وتوزيع المنشورات والومضات الاشهارية الشارحة للبرنامج ، بينما عندما تخوض المجتمعات العربية بأحزابها أو مرشحيها انتخابات، فهم وإن كانوا يستعملون هذه الأدوات أو بعض منها، إلا أنهم لا يعتمدون عليها ولا يثقون في فعاليتها، بل يلجأون إلى ممارسات أخرى ، ممارسات تأخذ طابعا طقسيا يضفي عليها هالة مقدسة يتأكد من خلالها الولاء للمرشح، ومن بين هذه الممارسات: " الزردة" أو "الوعدة" أو الوليمة وقد تسمى بتسميات أخرى حسب اختلاف المناطق العربية. فعملا بالمثل القائل : "أطعم البطن تستحي العين"، فإن الحملات الانتخابية يصاحبها عدد هام من الولائم هدفها ليس فقط إطعام المدعوين أو تقديم الصدقة، وإنما هدفها الأول هو الدعاية للمرشح وجمع الولاء له.

فالزردة ممارسة ترسي السعادة في المخيلة الجماعية وتعمل على إضعاف قوى الكون المعادية ، إنها احتفال جماعي وغالبا ما تقرن هذه الوليمة بقبيلة معينة وبقيمة دينية، كأن تكون إكراما لولي صالح والذي جعله تدينه وسيطا بينهم وبين الله في التمثلات الشعبية. إنها إثارة لسلوكات تقليدية نشهد اليوم عودتها بقوة،[18] وكلمة "الوعدة" مشتقة في اللغة العربية من فعل وعد الذي يعني: تعهد بشيء ما، وأخذ على عاتقه شيئا ما. هذه الدلالة السوسيو–أنثربولوجية لممارسة "الوعدة" تعتمد كآلية دعائية لها من الآثار ما لا تعرفه المجتمعات الغربية، ففيها يتم الجمع بين الطقس التقليدي وبين الحاجة الحديثة للدعاية الانتخابية، إنها كتوراث طقسي يتم توظيفها في الصور التالية:

1_ إن لكل قبيلة تقريبا وليها الصالح الذي نظرا لشدة تدينه وكراماته يعتبره أفراد القبيلة رمزا لشرفهم ووسيطهم عند الله ، وحافظهم من كل شر دنيوي من الممكن أن يحدق بهم، خصوصا إذا علمنا أن صفة الولي مقرونة في الممارسة الإسلامية بصفة الشريف. ويلعب هذا الإقرار الشعبي المترسب في الوجدان الجماعي نفس الدور في الحملات الانتخابية وفي توجيه سلوك الناخب، إذ أن انتماء مرشح لقبيلة معينة يعني بالضرورة انحداره من نسب وليها، مما يدعم من صفاته الشخصية في ميزان العراك الانتخابي، فيعوض أصله الشريف انعدام برنامج انتخابي دقيق وواقعي. خصوصا إذا علمنا أن الذاكرة الجمعية للمجتمعات المحلية تعتبر الشرفاء أصفياء الله لأنه طهرهم كليا وأبعدهم عن القذارة ، مما يعني نزاهة المرشح وقدرته وكفاءته على تحمل المسؤولية وبالتالي يجب على المصوتين الثقة فيه والإدلاء بأصواتهم لصالحه، فإذا كانت العصبية والولاء القبلي الناجم عن التضامن غير كافيان، فإن المكانة المقدسة المعطاة للأولياء كفيلة بدرء أي تردد.

2_ إن "الكسكس" (وقد يكون أكلة شعبية أخرى) البركة رمزيا جدا وذو مهمة تقديسية، فتناوله بتلك الصورة الجماعية في غذاء أو وليمة حملة انتخابية له دلالة تظهر على مستويين: الأول يتعلق بمباركة الحلف والولاء والتعهد بالتصويت لصالح مرشح الوحدة القرابية (وبالتالي الحزب)، بحيث يكون بين المدعون والمرشح "ملح" وعهد قد يعود سلبا على كل من يخونه. والمستوى الثاني يظهر في ارتباط تناول الوجبة بالبركة التي تحل على المرشح وتنتقل إلى المدعوون, وفي هذا المنوال من الضروري الإشارة إلى التنافس التفاخرى في هذا النوع من الولائم، وهذا التفاخر المادي لا يكون فقط بين عائلتين أو جماعتين وإنما بين قريتين وقبيلتين، ويبرز من خلال النفوذ القبلي بقدر ما يترافق بالطقس ويظهر من خلالها التسابق الاجتماعي الذي يحكم هذا التفاخر، ويتبادر إلى ذهن الجاهل بحقيقة هذه البنى القرابية على أنه أمام كوميديا اجتماعية.

3_ لا يكتفي المرشح ووحدته القرابية الحامية بالممارسة الطقسية السالفة الذكر، ولا يكتفي بالعزوة والحمية التي توفرها العصبية له، بل يعمل على إزالة العقد بالبحث الصدفوي عن المعجزة التي ستحقق له الازدهار والنجاح في الانتخابات من خلال إقامة حوار مع العالم غير المرئي بهدف ترويض قواه المؤذية, فيلجأ إلى الطالب والمنجم عله يقدم له تعويذة تجعل النجاح حليفه، إنه اللجوء إلى السحر والاعتقاد في قدرات الساحر (والطالب) الخارقة على بلبلة فكر المنافس ودفع المصوتين للإدلاء بأصواتهم لصالحه. نلاحظ في هذه الحالة أن المرشح وحاشيته لا يكتفوا بالممارسات الاجتماعية ولكنهم يدركون أيضا أثر السمة المعيارية للممارسات الطقسية على محيطهم، حيث تشكل البدعة كلا متجانسا مع نسق التقاليد وذلك بسبب التصور التوافقي التقليدي لما هو ديني.

تبني القبائل والعروش للأحزاب:

يلاحظ على الأحزاب في المجتمع العربي عموما ضعفا مؤسساتيا وتمركز في كبريات الحواضر، كما يسجل تغييبها وتجاهلها المقصود أو الناجم عن ضعفها لشرائح هامة من المجتمع المحلي، ناهيك عن طابع الشخصانية المرتبط بإنشائها وهيكلها التنظيمي، وغياب الرؤية الإيديولوجية الواضحة والبرامج السياسية والاجتماعية والاقتصادية الدقيقة والمدروسة والكفيلة بأن تكون وسائل إقناع ، أضف إلى كل هذا أن عددا هاما من هذه الأحزاب يعبر عن حقيقة البناء الاجتماعي، فتكون طائفية واثنية ومذهبية، أو أنها تتسم بالطابع القبلي في عضويتها ونوعية العلاقات القائمة في هياكلها.

ولما كان الهدف الأساسي من قيام هذه الأحزاب هو الوصول إلى السلطة، كانت مساهمتها في الانتخابات ضرورية لتحقيق ذلك أو على الأقل الحفاظ على نوع من التواجد على الساحة السياسية. وقد جاءت إستراتيجيات الكثير منها مبنية على المعطى الأنثروبولوجي للمجتمع، من خلال مشاركتها بقوائم مرشحين تستجيب لتلك الخيارات.

فضعف تواجد الكثير من الأحزاب على المستوى المحلي إن لم يكن انعدامه أو طابعه المناسباتي، وحاجاتها للمشاركة في الانتخابات خصوصا المحلية منها، يدفعها لوضع معايير خاصة وشروط معينة يجب توافرها في من يريد الترشح ضمن قوائمها، وهذه الشروط تتغاضى في الكثير من الأحيان عن العضوية المستمرة والقديمة في الحزب وعن القناعة الإيديولوجية والكفاءة العلمية والفنية والخبراتية، لتركز على الانتماءات الأولية، لأن ذلك سيضمن حصدها لأكبر قدر ممكن من الأصوات.

إن هذا الوضع الشائع في الدول العربية يدفع إلى إستنتاج أن القبيلة أو العرش على الأقل على المستوى المحلي يتبنى الحزب. مما يوحي بأن مثل هذه الممارسة السياسية شائنة ولا تتماشى وروح العصر ومتطلبات الديمقراطية، التي سبق وأن اشرنا إلى أنها ولدت وترعرعت واشتدت غربية. كما أن استقراء الكثير من القوانين العضوية العربية للانتخابات يدفع إلى القول إلى أن الأنظمة العربية ونخبها تشجع النزعة القبلية والولاءات الأولية بصورة غير رسمية من خلال تقسيمها للدوائر الانتخابية، إذ يلاحظ أن الدول العربية تخلق عددا هاما من الدوائر الانتخابية في المناطق الريفية والداخلية والتي تعرف انتشار واسع للعشائرية. ويظهر تأثير مثل هذا التقسيم في حالات الانتخابات التشريعية، إذ تحصد أغلبية المقاعد من قبل المناطق الريفية والداخلية. وإذا كان الخطاب الرسمي للأنظمة يبرر ذلك بخلق التوازن الجهوي ومحو الفوارق وتنمية المجتمع المحلي وإعطاء فرصة لأبناء هذه المناطق للمشاركة في الحياة السياسية، فإن حقيقة الأمر مرتبطة بارتفاع مستوى الوعي السياسي وقلة تأثير القبلية في المدن الكبرى، وهذا في حد ذاته يشكل خطرا على تلك الأنظمة.

إن هذه المظاهر الثقافية للانتخاب في مجتمعنا العربي ذو البناء العشائري تدفعنا إلى التساؤل عن مدى التعارض بين نزعة الولاءات الأولية ودولة القانون كما يرد مفهومها عند الغرب. فالنصوص القانونية المعمول بها في كل الأنظمة العربية لا تعترف رسميا بهذه النزعة بل وتغيب الطابع العشائري للتركيبة الاجتماعية فيها، فنصوصها الدستورية (الدول التي لها دستور) رغم إشارتها لعناصر الهوية التي تريد أن تحتكرها لنفسها، إلا أنها تكتفي بالإشارة إلى اللغة والدين والتاريخ المشترك والانتماء الإقليمي، ولا تعتبر الطابع العشائري أهم تلك الخصوصيات ولا تقيم وزنا لدوره في النسق السياسي العام على الأقل على مستوى الخطاب الرسمي، فديباجات تلك الدساتير تحتوي كلها على تمجيد وأسطرة للأمة والوطن على حساب المعطى السوسيوأنثروبولوجي لحقيقة البنية الاجتماعية العربية. بل أن ذلك الخطاب يعتبر ذلك الطابع معوق من معوقات التنمية وأن القبلية والعشائرية من مخلفات الاستعمار التي يجب تجاوزها لبناء الدول الوطنية الحديثة المرغوب فيها، وهذا الموقف القاسي والرافض فيه الكثير من الإجحاف في حق البناء الاجتماعي وخصوصياته، بل ويتناسى أن الاستعمار هو الذي طور هذا النوع من الخطاب ليؤكد على رسالته الحضارية التي يحملها إلى الشعوب البدائية. وهو إن فعل ذلك فلأن القبائل كانت دائما ثائرة على تواجده، ويكفي في

هذا المجال أن نشير إلى حالة الجزائر التي عرفت لمدة طويلة من الزمن الثورات القبلية على الاستعمار قبل أن تنتقل إلى المعارضة السياسية.

لهذا يمكننا القول بتحفظ على أن القوانين العضوية للأحزاب السياسية والانتخابات في الدول العربية تحدد الأطر التقنية والشروط ومقومات الأحزاب وأنظمة الانتخاب المعمول بها، بل وتمنع تأسيسها على أسس دينية أو مذهبية أو طائفية أو إثنية، إلا أننا نلاحظ غير ذلك على أرض الواقع، فالتركيبة الاجتماعية لها وطرق تجديد النخب في هياكلها تحتكم إلى العشائرية والجهوية والطائفية، وثقافة الانتخاب تقوم أول ما تقوم على نزعة الولاءات الأولية.

خاتمة:

ما يمكن أن نخلص إليه من خلال هذه المحاولة المتواضعة لتسليط بعض الضوء على ثقافة الانتخاب يدعونا إلى التصالح مع ذواتنا والاعتراف بوجود هذه النزعة الفطرية في الإنسان، والعمل على نفض الغبار عنها وتنقيتها من الشوائب التي التصقت بها بفعل الزمن، ولكن أيضا بفعل المعول الكولونيالي الذي طالما شكلت خطرا عليه. فلا يكفي أن نستورد نموذجا غربيا نجح في تربته الطبيعية ونحاول تطبيقه على مجتمعاتنا، كما لا يكفي أن نتغنى بالديمقراطية والمشاركة السياسية وضرورة ترشيد تسيير الشأن العام ما لم نأخذ بعين الاعتبار هذا المعطى الذي يمثل سمة أساسية لمجتمعنا والذي لا يمكننا طمسه من الشعور الجماعي بقوانين ومراسيم، فحتى حراك الشارع العربي الذي شاهدته الدول العربية مثل تونس ومصر واليمن وسوريا وليبيا لن يؤدي بالضرورة إلى الديمقراطية المنشودة والتداول السلمي على السلطة على الشاكلة الغربية لأن أساسه الاجتماعي لم يتغير. فإمكانية تكرار سيناريو الحكم الشمولي الشخصاني المستبد، حتى بعد الإطاحة بالأنظمة التي عمرت طويل وخربت كثيرا تبقى قائمة. فلا يجب أن ننسى أننا شعوب نحب أن نؤمن في أعماقنا بحكايات سيف بن ذي يزن وسيرة بني هلال.

التهميش:

[1]أنظر على سبيل المثال ما ورد في: مبروك الفاتح، **المجتمع والدولة في البلدان العربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002. وكذلك أشغال الندوة الفكرية: **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 1984. ومؤلف عبد الناصر جابي، **الانتخابات الدولة والمجتمع**، الجزائر: دار القصبة للنشر، 1998.

[2] Claude Riviere, **Anthropologie Politique**, Paris : Armond Colin, 2004, p 21.

[3] علي الدين هلال ونيفين مسعد، **معجم المصطلحات السياسية**. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1994 ص.205.

[4] سمير خطاب، **التنشئة السياسية والقيم**، القاهرة: ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، 2004 ص، 42.

[5] حسن صعب، **علم السياسة**، ط 8، بيروت: دار العلم للملايين، 1985 ص.357.

[6] ركز "ألموند" و"فيربا" في دراستهم لنمط "المواطنة المشاركة" على ثلاثة أبعاد: الاهتمام –المناقشة – الدافع.

[7] عبد الهادي الجوهري، **علم الاجتماع السياسي: مجاله وتطوره**، القاهرة: دار المعارف بمصر 1975، ص291-293.

[8] ترى فوزية ذياب أن العرف سيد مطاع. أنظر في هذا المجال كتابها: **القيم والعادات الاجتماعية**، ط 2، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1980.

[9] عبد الناصر جابي، مرجع سبق ذكره،.ص.66.

[10] يفرق المفكر مالك بن نابي بين مفهومي: "السياسة" و "البوليتيك".

[11] ذكرنا هذا بما ذهب إليه وليام إيجبرت على أن فكرة التخلف الثقافي ناجمة أساسا عن تخلف الثقافة اللامادية عن الثقافة المادية، وهذا يمثل هوة وعائقا أمام تطور المجتمع.

[12]علي الدين هلال ونيفين مسعد، **النظم السياسية العربية، قضايا الاستمرار والتغير**، ط 2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص.186.

[13] أحمد بن نعمان، **نفسية الشعب الجزائري**، الجزائر: شركة دار هومة، 1994، ص.163-164.

[14] علي أحمد عيسى، **المجتمع العربي**، القاهرة: دار المعارف، 1961، ص.62.

[15] فوزية ذياب، مرجع سبق ذكره، ص 253-254.

[16] لويس مارتيناز، **الحرب الأهلية في الجزائر**، ترجمة: محمد يحياتن، الجزائر: منشورات المرسى، بدون تاريخ، ص.23.

[17] Michel Grozier et Erhard Friedberg, **L"Acteur Et Le Système**, Paris; editions du seui,l 1977, p 181-182.

[18] نورالدين طوالبي، **الدين والطقوس والتغيرات**، ترجمة: وجيه البعيني، بيروت: منشورات عويدات، 1988، ص.132-133.